A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/50/864
17 January 1996
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ١٥٧ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني

رسالة مؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ وموجهة
إلى الأمين العام من ممثلي بنن وفرنسا وفييت نام
لدى الأمم المتحدة

من دواعي امتنان مكتب مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية أن تتفضلوا بتعميم الوثائق المرفقة طيا، والتي اعتمدت في مؤتمر القمة السادس لرؤساء الدول والبلدان التي تستخدم الفرنسية، وذلك بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني"، (انظر المرفقات من الأول إلى الرابع).

(توقيع) الان دجامت	(توقيع) رينية فاليري مونغبي	(توقيع) نغو كوانغ زوان
الممثل الدائم لفرنسا	الممثل الدائم لبنن	القائم بالأعمال بالنيابة لفييت نام

010296 310196 96-00922

9600922

المرفق الأول

إعلان كوتونو

إننا رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر،

إذ نكرر الإعراب عن ارتباطنا بالجماعة الفرنكوفونية القائمة على أساس احترامنا لتنوع ثقافاتنا، وبغية تأكيد تضامننا من جديد؛

وإذ نضع في اعتبارنا أن جماعتنا هذه تتوقف على مدى قوائم استجاباتنا مع القلاقل والشكوك التي تكتنف شعوبنا، وكذلك على قدرتنا على جعل الفرنكوفونية مجالا للتنمية المشتركة؛

نقدم تحياتنا من جديد لذلك الدور التاريخي الذي تضطلع به الأمم المتحدة. ونؤكد التزامنا بالإعلان الختامي لمؤتمر القمة بنيويورك؛

نوافق على الاستخدام الكامل للآليات الإقليمية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية وللمساهمة في تعزيز الدبلوماسية الوقائية، التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما على الساحة الفرنكوفونية؛

نعيد تأكيد إيماننا بالقيم الديمقراطية القائمة على أساس احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتمسكنا بالمراعاة الكاملة لحقوق الأقليات؛

نعيد أيضا تأكيد تصميمنا القوي على الحد من انتشار الفاقة والاستبعاد من خلال القيام بتضامن مطرد وملموس، ومشاركة فعلية من المجتمع المدني، ولا سيما المرأة، في عملية التنمية؛

نشدد مرة أخرى على أن سيادة القانون والديمقراطية والتنمية والأمن والسلام مرتبطة بالضرورة مع بعضها؛

ندين الإرهاب بكل صوره، وأي محاولة لتعويق عملية التحول إلى النظام الديمقراطي أو لزعزعة استقرار نظم الحكم القائمة على أساس قانوني، وكذلك أي احتلال للأراضي بالقوة؛

نقرر جعل الفرنكوفونية أكثر دينامية وأكثر تهيئة للأجيال القادمة، من خلال إعطاء زخم جديد للتعليم وتعزيز ما نضطلع به من أعمال لصالح الشباب؛

نسجل رغبتنا المتجددة في دعم الفرنكوفونية بوصفها أداة للحوار وللتعاون المتعدد الأطراف، من خلال تزويدها بالإمكانات القانونية والمادية والبشرية، على نحو يتفق مع طموحها السياسي، ولا سيما عن طريق إنشاء أمانة عامة لمجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية؛

نقرر أن نعمل بحزم على تقويم اختلالات التبادلات الاقتصادية والثقافية، من منطلق الاضطلاع بمشاركة منصفة وتضامن حقيقي، وأن نواصل الجهود المتعلقة بتهيئة تكامل اقتصادي من أجل توفير تنمية متسقة ومستدامة؛

نتعهد بتشجيع تحقيق مجال فرنكوفوني على صعيد التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالإعلام والاتصال؛

نعلن تصميمنا الحازم على نشر الفرنكوفونية في العالم، وعلى بذل قصارانا للوفاء بالتطلعات المشروعة لشعوبنا.

المرفق الثاني

القرارات

قرار بشأن الفرنكوفونية والعلاقات الدولية

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يشيرون إلى القرار ٧ لمؤتمر قمة شايو والقرار ١٢ لمؤتمر قمة موريشيوس المتعلقين باستخدام الفرنسية في المنظمات الدولية، عالمية كانت أم إقليمية، وكذلك إلى القرار ١١ بشأن الفرنكوفونية والعلاقات الدولية، الذي اعتمد في مؤتمر قمة موريشيوس؛

وإذ يرحبون بعلاقات العمل المثمرة القائمة مع الأمم المتحدة، وبمشاركة الجماعة الفرنكوفونية في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء المنظمة، وكذلك بمشاركتها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية التي عقدت في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥؛

وإذ يشددون على رغبتهم في مواصلة التعاون من أجل تعزيز كفاءة الأمم المتحدة؛

وإذ يستندون إلى ضرورة القيام، في نطاق الجماعة الفرنكوفونية، بالتنسيق على نحو مستمر، سواء في المنظمات الدولية أم في الاجتماعات الدولية الهامة؛

وإذ يلاحظون مع الاغتباط فتح مكتب اتصال لوكالة التعاون الثقافي والتقني لدى الأمم المتحدة بنيويورك، وذلك بعد افتتاح مكتبي جنيف وبروكسل؛

وإذ يدركون الفوائد الجمة التي تعود على الفرنكوفونية من خلال تواجد المنظمات الدولية على الساحة الفرنكوفونية؛

وإذ يرحبون باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، للقرار ١١/٥٠ بشأن تعدد اللغات؛

وإذ يعربون عن استيائهم، مع هذا، لعدم استخدام اللغة الفرنسية في بعض مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استخداما كاملا، وذلك رغم أنها لغة رسمية أو لغة عمل بالمنظومة؛

وإذ يلاحظون أن مبدأ المساواة بين اللغات الرسمية كثيرا ما يتعرض للإهمال، على نحو متزايد، من خلال عقد اجتماعات غير رسمية تحت اسم "اجتماعات منخفضة التكلفة"؛

يرون ضرورة القيام، بكافة الوسائل الممكنة، بتشجيع توظيف وتدريب موظفين دوليين من البلدان الناطقة بالفرنسية حتى يمكن تحقيق تمثيل كاف لهم داخل المنظمات الدولية؛

يدعون الموظفين من رعايا بلدانهم إلى الحرص على الاحترام الكامل لمركز اللغة الفرنسية في المنظمات الدولية، بما في ذلك داخل إطار عمليات حفظ السلم، مع التأكد بصفة خاصة من إدراج تكاليف الترجمة إلى الفرنسية، تحريريا وشفويا، عند اعتماد الميزانيات؛

يؤكدون أيضا ما تعلقونه من أهمية على إصدار الوثائق خطيا والكترونيا باللغات الرسمية للمنظمات في وقت واحد وفي الموعد المناسب؛

يعيدون تأكيد توصياتهم، التي قدموها في مؤتمر قمة شايو وموريشيوس، والتي تتعلق بالإبقاء على الفرنسية كلغة أولمبية؛

يقررون أن يعملوا على القيام، على الساحة الفرنكوفونية، بالاحتفاظ بمقاعد المنظمات الدولية ذات العضوية فيها، وعلى إدخال منظمات جديدة فيها أيضا؛

يقررون أيضا مضاعفة التنسيق والمشاركة، على الصعيد الفرنكوفوني، في الهيئات والمؤتمرات الدولية، ولا سيما بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) ومؤتمر القمة العالمي المعني بالأغذية؛

يرحبون باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع، في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، للقرار ٣/٥٠ بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني الذي يرمي إلى تشجيع التعاون بين الأمانتين، ويطلب إلى الوكالات المتخصصة والأجهزة والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة أن تتعاون في هذا الصدد؛

يطالبون بتسوية مسألة مركز مكتب نيويورك فورا بالاتفاق مع سلطات البلد المضيف؛

يرجون منح الجماعة الفرنكوفونية مقعد مراقب دائم لدى المؤسسات المكلفة بتنفيذ الاتفاقية المبرمة بين بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وبين الاتحاد الأوروبي؛

يأذنون لوكالة التعاون الثقافي والتقني بأن تتفاوض، باسم الدول والحكومات الناطقة بالفرنسية، بشأن عمليات التمويل لدى الاتحاد الأوروبي؛

يفوضون المجلس الدائم للفرنكوفونية كيما يتخذ، بمساعدة وكالة التعاون الثقافي والتقني، كافة التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

قرار بشأن منع النزاعات وتحقيق السلم والأمن الدولي

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يشيرون إلى القرار ١ لمؤتمر قمة موريشيوس بشأن صون السلم والأمن الدولي، وإلى تمسكهم بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال العمل الوقائي؛

وإذ يعيدون تأكيد إرادتهم السياسية المشتركة، التي سبق الإعراب عنها في إعلان مؤتمر قمة داكار، والمتعلقة بالعمل على تهيئة سلم وطيد ودائم في العالم؛

وإذ يعربون عن اقتناعهم بأن التنمية الاقتصادية المستدامة والمتوازنة لا يمكن لها أن تنفصم عن السلم، شأنها شأن احترام حقوق الإنسان؛

وإذ يلاحظون أن ثمة حالات تقدم ملحوظ في حل بعض النزاعات القائمة في العالم، وإن كانت هناك أيضا اضطرابات خطيرة ومخاطر متزايدة تكتنف بعض الدول، ولا سيما بالقارة الافريقية؛

وإذ يرون أن الفرنكوفونية ينبغي لها أن تضطلع بدور أعظم شأنا من أجل إحلال سلم دائم، وخاصة عن طريق زيادة المساهمة في نشر ثقافة التسامح والسلام؛

وإذ يدركون أنهم قادرون على الإسهام بشكل محدد في المبادرات التي سبق الاضطلاع بها على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية من أجل منع النزاعات وتناولها وتسويتها؛

يؤيدون دور المنظمات والاتفاقات الإقليمية فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدولي، وينوهون بأهمية تنسيق جهودها مع جهود الأمم المتحدة؛

يرحبون بقيام منظمة الوحدة الافريقية بإنشاء آلية لمنع النزاعات في افريقيا وتناولها وتسويتها؛

يعلنون عزمهم على تدعيم الجماعة الفرنكوفونية من خلال العمل على نحو متناسق من أجل منع النزاعات وتهدئة التوترات وتدبير حلول سلمية للأزمات القائمة، في إطار احترام سيادة الدول الأعضاء؛

يقررون تعزيز قدرة الفرنكوفونية في مجال التفاعل مع الأحداث من خلال التشاور على نحو عاجل فيما بين هيئاتها السياسية بهدف القيام، عند الاقتضاء، بتحديد الإجراءات التي ينبغي اتخاذها.

قرار بشأن تأييد التحرك نحو الديمقراطية،
وسيادة القانون، وحقوق الإنسان

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يشيرون إلى التزامهم الدائم والفعال بتأييد الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، لكفالة التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي؛

وإذ يرون أن الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان لا يمكن تحقيقها على نحو نهائي، بل إنها تتطلب جهودا مستمرة؛

وإذ يسلمون بالدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به الحكومات والذي تقوم به أيضا الإدارة العامة الفعالة والكفؤ والمسؤولة إزاء المواطنين، وذلك في مجال دعم سيادة القانون والمعني في تحقيق تنمية مستدامة؛

وإذ يؤكدون من جديد أن توفير قضاء مستقل وفعال يمكن الوصول إليه بسهولة هو الضامن الأول لسيادة القانون؛

وإذ يقرون التزامهم ب:

- **جعل الفرنكوفونية ساحة للتضامن وتشجيع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،**

- **دعم بناء دولة القانون، من خلال التزام الجميع،**

- **ربط المثل الديمقراطية بالتطلع نحو التنمية؛**

يكررون الإعراب عن تأييدهم للمؤسسات والآليات المعنية بتشجيع الديمقراطية وحماية سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية؛

يقررن، بهدف مساندة عملية التحرك نحو الديمقراطية التي تجري حاليا في الساحة الفرنكوفونية، االاحتفاظ بقدراتهم على تأييد إجراء مشاورات انتخابية، عند الاقتضاء، مع تنويع ما يقدمونه من مساعدة وفق السياق الملائم لكل بلد؛

يطلبون إلى وكالة التعاون الثقافي والتقني أن تقوم، بالاشتراك مع الجمعية الدولية للبرلمانيين الناطقين بالفرنسية، بتشجيع التعاون فيما بين البرلمانات، ولا سيما لصالح برلمانات بلدان الجنوب؛

يعلنون التزامهم بالمساهمة على نحو فعال، من منطلق "مبادرة كوتونو" (مؤتمر الوزراء الافريقيين للخدمات العامة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)، في دراسة مسألة الإدارة العامة والتنمية، وتبادل البيانات والخبرات، ووضع التوصيات الضرورية، وذلك عند استئناف الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٦؛

يعلنون التزامهم أيضا بالتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، وتشجيع المرأة على المشاركة على قدم المساواة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من خلال ممارسة حقوقها، حتى تتمكن من الاحتفاظ بكامل مواطنيتها في ظل دولة القانون؛

يوجهون النظر أيضا إلى التصديق الشامل على اتفاقية حقوق الطفل وتطبيقها على نحو فعال؛

يقررون مقاومة الآفات التي يتعرض لها الأطفال، من قبيل بيع الأطفال، وممارسة الأطفال للبغاء، والإباحية التي تستهدف الأطفال، إلى جانب إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، سواء كانوا ضحايا أم مقاتلين؛

يعلنون التزامهم بتجديد جهودهم الرامية إلى التصديق على مجموعة اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان.

قرار بشأن العدالة والتنمية

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يضعون في اعتبارهم انعقاد المؤتمر الثالث لوزراء العدل بالبلدان الناطقة بالفرنسية، في القاهرة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وفقا للقرار ١٨ لمؤتمر قمة موريشيوس،

وإذ يشيرون الى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين،

وإذ يذكرون بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد بفيينا في عام ١٩٩٣،

وإذ يؤكدون أن العدالة توفر ضمانا لحماية الحريات الفردية، وأنها تشكل فيما يبدو، علاوة على ذلك، طريقا أساسيا من الطرق المفضية الى التنمية،

وإذ يشعرون بالقلق إزاء انتقال الجنوحية على نحو متزايد عبر الحدود الوطنية، وكذلك إزاء تلك الأضرار التي تصيب الاستثمارات الإنمائية بفعل استمرارية الفساد،

وإذ يستندون الى إعلان القاهرة،

يعلنون العقد الممتد من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٥ "عقد العدالة على الساحة الفرنكوفونية"؛

يؤكدون من جديد أن أمن الأشخاص والممتلكات شرط أساسي من شروط التنمية الاقتصادية، وأن الضمانات القضائية على صعيد المبادلات والاستثمارات شرط آخر لا غنى عنه من شروط هذه التنمية؛

يوافقون على أن ثمة ضرورة لتهيئة الأحوال اللازمة لإدارة العدالة على نحو سليم من شأنه تشجيع التنمية؛

يؤكدون، من هذا المنطلق، أنه يلزم الاضطلاع بما يلي، وذلك عند انطواء التنمية الاقتصادية على علاقات قانونية متزايدة عبر الحدود الوطنية:

- جعل القوانين متمشية مع الحالات الجديدة المترتبة على تحديث العلاقات الاقتصادية؛

- توفير دعم خاص لوزارات العدل، في إطار تعاون مثمر على صعيد البلدان الناطقة بالفرنسية وعلى الصعيد الدولي أيضا؛

- تشجيع تشكيل هيئة قضائية متخصصة في المجالين الاقتصادي والمالي، بهدف تطبيق هذه القوانين؛

- العمل على إقامة روابط وثيقة بين الولايات القضائية؛

يشددون على الأهمية المتزايدة للتحكيم في مجال تنمية التجارة الدولية؛

يوافقون على اتخاذ كافة التدابير التي تمكن الدول الأعضاء في مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية من إصدار الأحكام القانونية اللازمة لكفالة تمثيلها على نحو نشط في المنظمة العالمية للتجارة؛

يؤيدون الجهود المبذولة من أجل تعزيز الأعمال المضطلع بها في إطار تنسيق القانون التجاري وقانون العمل، بهدف تهيئة تكامل اقتصادي إقليمي، وتحقيق مجال اقتصادي فرنكوفوني على نحو تدريجي؛

يقررون توحيد جهودهم بغية إقامة تعاون قانوني وقضائي فعال من أجل منع الجرائم، ولاسيما الجرائم العابرة للحدود والجرائم المنظمة، وتعزيز القضاء الجنائي، عن طريق وضع صكوك دولية وتشجيع تطبيقها في هذا المجال القضائي، من قبيل الاتفاقات المتعلقة بالاتجار في النساؤ والأطفال وإبادة الأجناس وجرائم الحرب والإرهاب والجرائم المتصلة بالمخدرات.

قرار بشأن متابعة مؤتمر القاهرة

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يشيرون الى القرار ١٨ الذي اتخذ في مؤتمر قمة موريشيوس بشأن عقد مؤتمر ثالث لوزراء العدل من أجل تحديد الوسائل اللازمة لربط القانون بالتنمية ولإقامة دولة القانون،

وإذ يرحبون بانعقاد هذا المؤتمر بالفعل بالقاهرة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر الى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وكذلك بالتعهدات التي أعلنها وزراء العدل بالبلدان النشطة على الساحة الفرنكوفونية،

وإذ يعربون عن اقتناعهم بأهمية البرامج المضطلع بها، على نحو متعدد الأطراف على صعيد البلدان الناطقة بالفرنسية، وذلك بالنسبة لزيادة التعاون القانوني والقضائي الى جانب توثيق التعاون فيما بين البرلمانات،

يقررون الموافقة على النتائج والتوجيهات التي تم التوصل إليها في القاهرة، والتي وردت في الإعلان الصادر عن المؤتمر، وذلك بشأن ما يلي:

- استقلال القضاء؛

- توفير عدالة فعالة تكفل سيادة القانون؛

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

- اعتبار العدالة عنصرا من عناصر التنمية؛

يوافقون على خطة العمل التي تمخض عنها هذا المؤتمر، ويتعهدون بتأييد تطبيقها على نحو كامل؛

يعلنون تصميمهم على تأييد الاصلاحات القانونية والقضائية الضرورية، ولاسيما الاصلاحات الواردة في إطار الخطط المتكاملة؛

يعربون عن عزمهم على القيام، بشكل كبير، بزيادة الائتمانات المخصصة للمبادرات الفرنكوفونية في مجال التعاون القانوني والقضائي، سواء على الصعيد الثنائي أم الصعيد المتعدد الأطراف؛

يطالبون بتعبئة حكوماتهم من أجل الاستجابة للتوقعات العاجلة لدى السكان في كافة هذه الميادين، كما يرجون من هذه الحكومات أن تقترح على برلماناتها الوطنية أن تضع أحكاما متفقة مع هذه التوجيهات فيما يتصل بالتشريعات وشؤون الميزانيات؛

يؤيدون تلك الجهود اللازمة لتزويد العدالة بموارد الميزانيات الضرورية، وذلك من أجل تعزيز سيادة القانون، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والسلام الاجتماعي؛

يساندون "مبادرة القاهرة" التي ترمي الى إناطة مهمة متابعة تنفيذ الإعلان الختامي لهذا المؤتمر بوزراء البلدان التي تشكل مكتب المؤتمر.

قرار بشأن افريقيا

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يؤكدون من جديد ما سبق لهم أن أعربوا عنه في مؤتمرات القمة السابقة من أنهم مؤمنون تماما بأن الديمقراطية والتنمية والأمن مترابطة بالضرورة،

وإذ يسجلون مع الارتياح حالات التقدم المحرزة بافريقيا في ميداني التحرك نحو الديمقراطية وسيادة القانون،

وإذ يعربون عن قلقهم إزاء ما يعتري بعض عمليات التحرك نحو الديمقراطية في الوقت الراهن من ضعف، الى جانب المحاولات الرامية الى النيل منها،

وإذ يلاحظون ما اضطلع به من جهود منسقة وشجاعة ومتضافرة، على صعيد الانتعاش الاقتصادي، مما سيتيح عودة عدد كبير من البلدان الى ساحة المجتمع المالي الدولي،

وإذ يرحبون بالقيام تدريجيا بالحد من مواطن التوتر بالقارة الافريقية، وبمجئ نظام حكم ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا، فضلا عن عودة السلم الى أنغولا وموزامبيق، والشروع في عملية المصالحة الوطنية في ليبريا،

وإذ يعربون عن استيائهم إزاء الأحداث الفاجعة التي شهدتها مؤخرا بعض دول القارة، مثل الصومال ورواندا وبوروندي وليبريا، والتي سببت خسائر جمة في الأرواح والأموال، وأدت كذلك الى عمليات نزوح جماعي للسكان،

وإذ يضعون في اعتبارهم ما لا يزال يكتنف البلدان الافريقية من صعوبات عديدة،

يشجعون البلدان الافريقية على مواصلة جهودها من أجل دعم الديمقراطية وسيادة القانون وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التكامل الاقليمي، في إطار عملية التكامل الواردة في اتفاق أبوجا، وكذلك تلك الجهود الرامية الى منع النزاعات؛

يواصلون تأييدهم لكافة هذه الجهود؛

يوجهون نداء الى الهيئات الدولية العاملة في حقل التعاون والتمويل كيما تأخذ في حسبانها، عند الاضطلاع بعملياتها في افريقيا، حالات التقدم المحرزة في كافة هذه الميادين؛

يطالبون بسلوك كافة السبل من أجل إرجاع اللاجئين والأشخاص المشردين والمشتتين الى ديارهم، وإعادة توطينهم، ودمجهم في المجتمع من جديد؛

يعربون عن التزامهم بالعمل، على الساحة الدولية، على توفير معونة إنمائية متزايدة لصالح افريقيا، وخاصة في إطار شراكة جديدة؛

وكذلك يعربون عن التزامهم بالعمل من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا، وتخفيف عبء الدين الخارجي الذي يثقل كاهل الاقتصادات الافريقية.

قرار بشأن رواندا

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يضعون في اعتبارهم ما أسفرت عنه عمليات إبادة الأجناس والمذابح التي ارتكبت في رواندا،

وإذ يساورهم القلق إزاء احتمال اندلاع الصراعات من جديد في هذه المنطقة الفرعية من جراء وجود ٢ مليون لاجئ يتعرضون لشتى المظالم،

وإذ يعربون عن اقتناعهم بأن العودة الى السلم الدائم والاستقرار تتحقق، من بين جملة أمور، عن طريق إعادة توطين اللاجئين، وعدم السماح لأحد بالإفلات من العقاب، والاضطلاع بصفة عامة بمصالحة وطنية،

وإذ يرون أن ثمة احتياجات هائلة من أجل إعادة بناء البلد، وأن التنمية الاقتصادية تشكل بدورها شرطا من شروط المصالحة الحقيقية،

وإذ يأخذون في حسبانهم تلك التعهدات المعلنة في مؤتمر المائدة المستديرة بجنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، والتي أعرب عنها بعد ذلك في استعراض منتصف المدة الذي اضطلع به في تموز/يوليه ١٩٩٥ في كيغالي،

وإذ يسلمون بالجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، بهدف تحقيق سلم دائم،

وإذ يرون أن التعاون المتعدد الأطراف، على صعيد البلدان الناطقة بالفرنسية، له دور ينبغي القيام به في مجال فض الأزمة برواندا،

وإذ يشيرون الى ما تم الاضطلاع به من عمل في هذا السبيل على يد البلدان الناطقة بالفرنسية، في رواندا، وخاصة بعثة التقييم التي نهضت بأعبائها وكالة التعاون الثقافي والتقني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بمشاركة مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومساهمة هذه البلدان في مؤتمر المائدة المستديرة بجنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وتنظيم اجتماع المانحين غير الرسمي في شباط/فبراير ١٩٩٥، الى جانب المبادرة التي اتخذتها وكالة التعاون الثقافي والتقني بهدف اصلاح النظام المدرسي برواندا،

يشجعون كافة المبادرات التي ترمي الى عودة اللاجئين الروانديين على نحو طوعي منسق، ويؤيدون الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح السلم والأمن والتنمية في المنطقة الفرعية، ولاسيما عقد المؤتمر الدولي المعني بالاستقرار السياسي والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، في إطار احترام سيادة الدول؛

يوجهون نداء ملحا من أجل تنفيذ قرارات مؤتمري نيروبي وبوجومبورا، وكذلك التعهدات المعلنة في جنيف وكيغالي وباريس؛

يطلبون الى الجهات العاملة في حقل الفرنكوفونية، ولاسيما وكالة التعاون الثقافي والتقني، أن تزيد من عملياتها لصالح رواندا، وخاصة في ميدان دعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؛

يطلبون أيضا الى وكالة التعاون الثقافي والتقني أن توفر للبلدان الناطقة بالفرنسية، عند الاقتضاء، مساعدتها القضائية حتى تيسر من الاضطلاع، على أرضها، بمهمة المحكمة الدولية المعنية بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال إبادة الأجناس والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتكبت في إقليم رواندا، وتطبيق قرار مجلس الأمن ٩٧٨.

قرار بشأن بوروندي

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يساورهم القلق إزاء الصعوبات الجمة المتنوعة التي تواجهها بوروندي،

وإذ يقلقهم أعمال الابتزاز التي يتعرض لها عدد كبير من المنفيين والنازحين والمشردين، وما يترتب على ذلك من أخطار جسيمة على الأمن والسلم في المنطقة دون الإقليمية،

وإذ يشيرون إلى الأعلان بشأن الحالة في بوروندي الصادر عن الاجتماع الوزاري للجماعة الفرنكوفونية المعقود في باريس في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى بعثة دعم السلم التابعة للبلدان الناطقة بالفرنسية التي تم الاضطلاع بها في نيسان/أبريل ١٩٩٥ وبعثة التحقيق التي أنجزت في الشهر التالي،

وإذ يشيدون بجهود الوساطة التي ما فتئت تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية،

يشجعون حكومة بوروندي على مواصلة بذل جهودها في إطار اتفاقية الحكم بهدف إحلال السلم والأمن من جديد بسرعة في كامل الإقليم الوطني،

يشيدون بإيفاد اللجنة الدولية للتحقيق القضائي التي أنشأتها الأمم المتحدة إلى بوروندي،

يوجهون نداء ملحا من أجل التسامح والمصالحة بين مختلف فئات المجتمع البوروندي وتعزيز القيم الديمقراطية،

يطلبون إلى المجتمع الدولي بصورة عامة وإلى البلدان المجاورة لبوروندي، لا سيما البلدان التي منحت اللجوء للبوروندیين، أن تساهم بنشاط في إعادة السلم والأمن إلى بوروندي وفي العودة الطوعية والمنظمة للاجئين البوروندیين،

يؤيدون عقد مؤتمر دولي من أجل الاستقرار السياسي والأمن والتنمية في المنطقة دون الإقليمية برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في إطار احترام سيادة الدول،

يطلبون إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في إطار الفرنكوفونية، ولا سيما وكالة التعاون الثقافي والتقني، أن تضاعف تدخلاتها لصالح بوروندي، لا سيما في مجال إعادة العدالة إلى نصابها وتعزيز حقوق الإنسان،

يؤكدون من جديد عزمهم على المساهمة في إطار التعاون المتعدد الأطراف بين البلدان الناطقة بالفرنسية، في البحث عن حلول دائمة للمشاكل التي تواجهها بوروندي وفي تعزيز دولة القانون في ذلك البلد،

يدعون رئاسة هيئات الفرنكوفونية إلى أن تظل متأهبة، قدر الإمكان، لتنظيم بعثات أو أنشطة جديدة دعما لبوروندي.

قرار بشأن لبنان

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

وإذ يشيرون إلى قرارات اجتماعات القمة السابقة، التي تجدد تأكيد تضامنهم مع لبنان ودعمهم له،

وإذ يرحبون بالتقدم الكبير المحرز في المجال الاقتصادي والاجتماعي والجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة لبنان بهدف إعادة الشرعية القانونية على كامل الإقليم الوطني، مما ييسر تنفيذ مشاريع التعاون التي تمت بالفعل بالموافقة عليها لصالح لبنان،

يدعون المجتمع الدولي إلى أن يكفل التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥، حتى يستعيد لبنان استقلاله وسيادته وسلامة أراضيه، وتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة،

يقررون أن يدمجوا في البرمجة العامة المشاريع الجارية في إطار صندوق التضامن من أجل لبنان الذي أنشأته قمة كيبيك للمشاركة في إعادة بناء المؤسسات الثقافية والتعليمية والتقنية والمستشفيات، ومواصلة عملهم لصالح لبنان.

قرار بشأن متابعة مؤتمر بيجين العالمي

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يشيرون إلى المشاركة الفرنكوفونية في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥،

وإذ يضعون في اعتبارهم الإعلان الذي اعتمده مؤتمر الفرنكوفونية الوزاري الرابع في واغادوغو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والمتعلق بالتزام البلدان الناطقة بالفرنسية بقضية المرأة، والذي أكد الأهداف التي حددها الاجتماعان التحضيريان المعقودان في نواكشوط وداكار، والذي يوصي بأن تؤخذ في الاعتبار، عقب بيجين، أهداف استراتيجية للجماعة الفرنكوفونية لصالح المرأة،

وإذ يلاحظون توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في بيجين بشأن ضرورة الإدماج الكامل للاهتمامات المتعلقة بالمرأة في سياق السياسات العامة وبشأن تأكيد ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة في جميع القطاعات،

وإذ يوافقون على الأولويات التي تم تحديدها خلال اجتماع وزراء ورؤساء وفود البلدان الناطقة بالفرنسية في بيجين، وهي كما يلي:

- ممارسة المرأة لحقوقها ممارسة كاملة،

- التعليم والتثقيف، اللذين يؤثران، عن طريق الوصول إلى المعرفة، في تساوي الحقوق،

- إقامة شراكة حقيقية بين الرجل والمرأة، على قدم المساواة، في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية،

- إشراك المرأة، بوصفها شريكة ومستفيدة، في المشاريع أو الأنشطة الإنمائية، في جميع المستويات ومنذ البداية، بهدف زيادة فعاليتها،

- فتح المجال أمام المرأة حتى تصبح بالفعل عنصرا فاعلا في المجالين السياسي والاقتصادي، وتتمكن، بالتساوي مع الرجل، من المشاركة الكاملة في مراكز السلطة واتخاذ القرار،

يلتزمون بالترويج في بلدانهم لهذه الأهداف ذات الأولوية بهدف تحقيقها بصورة كاملة،

يكلفون - وكالة التعاون الثقافي والتقني بما يلي:

أن تدرج في كامل برامجها، منذ البداية، الاهتمامات المتعلقة بالمرأة وأن تساهم في وضع الخطط الوطنية،

- والسلطات في البلدان الناطقة بالفرنسية بما يلي:

أن تضمن، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧، التشاور بشأن متابعة تنفيذ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة (بيجين).

قرار بشأن صندوق الطوارئ للبلدان الناطقة بالفرنسية

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يذكرون بأنه تم في اجتماع قمة كيبيك إنشاء صندوق لتشجيع أعمال التضامن الهادفة إلى دعم جهود التعمير والتنمية في البلدان الناطقة بالفرنسية المنكوبة بوجه خاص، كما يذكرون بالقرار ١١ الذي اتخذ في قمة داكار والقرار ١٤ الذي اتخذ في قمة شايو بشأن تجديد ولاية صندوق التضامن،

وإذ يضعون في اعتبارهم توصية قمة كيبيك بإنجاز هذه الأعمال، التي يدوم تنفيذها سنوات عديدة، في إطار برامج التعاون العادية، وليس في إطار صندوق التضامن،

وإذ يلاحظون أنه يجب أن تعجّل الجماعة الفرنكوفونية ببذل جهود خاصة لمواجهة حالات الشدة المرتبطة ليس فقط بالكوارث الطبيعية (كساد المناطق المدارية، والجفاف، والانفجارات البركانية، وغيرها)، بل وكذلك لمواجهة حالات الدمار التي تنشأ بسبب الاضطرابات السياسية الخطيرة،

وإذ يعربون عن أسفهم بصورة خاصة للصعوبات المواجهة في تنفيذ القرارات المتعلقة برواندا أو بوروندي، نظرا لعدم تسني جمع الأموال الضرورية المطلوبة في الموعد المحدد،

يقررون الاستعاضة عن صندوق التضامن السابق بصندوق يطلق عليه اسم "صندوق الطوارئ" بهدف جمع موارد تستخدم خصيصا لمواجهة حالات الطوارئ التي تنشأ بسبب الكوارث الطبيعية أو الاضطرابات السياسية الخطيرة،

يوصون بأن يقرر المجلس الدائم للفرنكوفونية أن تتولى وكالة التعاون الثقافي والتقني تنفيذ هذه الإجراءات.

قرار بشأن التعاون الاقتصادي

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ إلى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

اقتناعا منهم بأن المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف لا تزال تشكل أدوات رئيسية في الاستراتيجية الدولية للتنمية،

وإذ يساورهم القلق لاستمرار الأزمة الاقتصادية العالمية لا سيما في البلدان النامية وخاصة في أفريقيا،

وحرصا منهم على الصلة الوثيقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية،

يلاحظون مع الارتياح أن الإمكانيات المسخَّرة في مجال تعزيز دولة القانون يقابلها التزام بلدان الجنوب بالمبادئ الديمقراطية، غير أنهم يأسفون لأن الموارد التي تستثمرها البلدان الناطقة بالفرنسية من أجل الانتعاش الاقتصادي لا تقارب فيما يبدو المستوى المأمول،

يؤكدون من جديد التشديد على التزامهم بجعل الاقتصاد المجال الرئيسي للتعاون بين البلدان الناطقة بالفرنسية حتى لا يكون الفقر سببا في إعاقة التقدم المحرز في عملية بناء الديمقراطية،

يوصون بأن تأخذ مختلف الجهات الفاعلة في هذا المجال في اعتبارها المبادئ المنبثقة عن قمة شايو فيما يتعلق بإعطاء الأولوية لبلدان الجنوب وإعادة تأكيد محاور التدخل التي تم الاتفاق عليها في القرارين ١٥ و ٢٠ اللذين اتخذتهما قمة موريشيوس، لا سيما تعبئة المدخرات، وتشجيع الأعمال الحرة وتطوير الشراكات، وإعادة تنظيم التكامل الإقليمي بين بلدان الجنوب، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف التنمية المستدامة،

يعربون عن رغبتهم في التشاور بشأن تنظيم جماعة اقتصادية فرنكوفونية.

قرار بشأن فعالية المساعدة الإنمائية

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يذكرون بأن الفرنكوفونية فضاء للتعاون والتضامن،

وتمسكا منهم بمبدأ مشترك هو تحقيق نمو مستدام، يتيح فرص العمل، ومنصف من الناحية الاجتماعية، ويجعل من الإنسان محور التنمية ويحترم البيئة،

وإذ يلاحظون التغيرات التي طرأت على الاقتصاد الدولي وآفاق النمو التي يفتحها تحرير التجارة وتنيمة الاستثمارات الخاصة،

وإذ يثير انشغالهم ما يلاحظونه من استفادة الدول النامية بصورة متفاوتة من هذا التكثيف للمبادلات الدولية، وحرصا منهم على تفادي استبعاد بعضها،

وإذ يساورهم القلق لاستمرار الفقر المدقع ونقص التغذية، وللنتائج الاجتماعية السلبية لإعادة هيكلة الاقتصادات،

وإذ يشيرون الى مصادر الانشغال التي أعربت عنها البلدان النامية مرات عديدة في مجال المساعدة الإنمائية،

واقتناعا منهم بأن مسؤولية تحقيق التنمية تقع أولا على عاتق الدول المعنية،

واقتناعا منهم كذلك بأنه، في إطار التعاون الدولي من أجل التنمية، تظل التدفقات الرسمية الأساسية ضرورية لمساعدة الشعوب التي لا تملك ما يكفي من الموارد المالية للمضي في عملية نمو، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا والأكثر مديونية،

وحرصا منهم على زيادة فعالية المساعدة الدولية ولا سيما على أساس الاتجاهات ذات الصلة المتفق عليها في مؤتمري القمة لمجموعة الـ ٧ المعقودين في نابولي وهاليفاكس،

يدعون المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف وغيرها من الجهات المقرضة الى تركيز مساعدتها على مكافحة الفقر، وذلك بالاهتمام، على أساس الأولوية، باحتياجات البلدان الأشد فقرا،

يطلبون الى مؤسسات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية أن تتعاون في السعي الى تحقيق الأهداف الإنمائية،

يطلبون كذلك الى مؤسسات الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير من أجل زيادة تنسيق تدخلاتها،

يدعون كافة الدول المقرضة الى بذل جهد مستمر لتقديم مساعدة إنمائية رسمية تتناسب مع إمكانياتها الاقتصادية والمالية،

يشددون على ضرورة تخصيص قدر كاف من الموارد، بشروط ميسرة لأغراض المساعدة الإنمائية،

يدعون كذلك الدول النامية التي تشهد اقتصاداتها نموا سريعا الى الاشتراك في التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتمكين الدول النامية الأخرى من الاستفادة من تجاربها،

يتعهدون بالسعي الى إيجاد الإصلاحات الكفيلة بتحسين فعالية المساعدة الإنمائية الدولية، وبتشجيع هذه الإصلاحات.

قرار بشأن تعزيز المؤسسات الاقتصادية الإنمائية المتعددة الأطراف

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يذكرون بنتائج مؤتمر ريو المتعلقة بأهمية تحقيق تنمية مستدامة،

واقتناعا منهم بأن المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف تظل الأدوات الأساسية للاستراتيجية الإنمائية الدولية،

واقتناعا منهم كذلك بأن المسؤولية عن التنمية تقع أولا على عاتق الدول،

وإذ يساورهم القلق إزاء استمرار الفقر المدقع، وإزاء تهميش البلدان الأشد فقرا،

وإذ يساورهم القلق من ناحية أخرى إزاء التوترات الاجتماعية الناجمة عن إعادة هيكلة الاقتصادات،

وحرصا منهم على المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية تقوم على الحوار بين مختلف العناصر الفاعلة الاقتصادية ولا سيما المنظمات النقابية الديمقراطية وذات الطابع التمثيلي،

وإذ تشجعهم الجهود التي شرع المجتمع الدولي مؤخرا في بذلها، وبصورة خاصة مبادرات مؤتمر القمة لمجموعة الـ ٧ المعقودة في هاليفاكس، الرامية الى زيادة فعالية مؤسسات بريتون وودز الاقتصادية وأجهزة الأمم المتحدة العاملة في مجال المساعدة الإنمائية،

يدعون أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧ الى مواصلة الحوار الرامي الى تعزيز المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف، وذلك بصورة خاصة وفقا لمنظور مؤتمر قمة ليون،

يدعون المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف الى أن تمنح البرامج الاجتماعية الأساسية الأولوية في تخصيص مواردها وأن تشجع نشأة قطاع خاص نشط، ورصد الموارد، بشروط ميسرة، للبلدان الأشد فقرا التي برهنت عن عزمها على استخدامها بفعالية وقدرتها على ذلك،

يتعهدون بدعم أي تدبير كفيل بتعزيز المؤسسات الاقتصادية الإنمائية المتعددة الأطراف لكي تستطيع تأدية دورها بالكامل.

قرار بشأن المجتمع الإعلامي

إن رؤساء وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إدراكا منهم للتحدي الذي يطرحه التطور السريع جدا للمجتمع الإعلامي، والرهانات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية الناتجة عن ذلك،

واقتناعا منهم بضرورة شروع الجماعة الفرنكوفونية في تطوير طريق المعلومات السريع لتشجيع حضور وازدهار جميع اللغات والثقافات التي تشكل تراث الإنسانية المشترك،

وإذ يذكرون بأن الهدف المنشود هو تعبئة الموارد البشرية والتكنولوجية على نطاق الساحة الفرنكوفونية، لتتيح هذه التطورات العلمية تحسين حالة الجميع ولا سيما من هم أقل حظا،

وإذ يضعون في اعتبارهم نتائج اجتماع المجلس الأوروبي المعقود في كورفو في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بشأن أهمية الجوانب اللغوية والثقافية للمجتمع الإعلامي،

وإذ يشيرون الى اقتراحات رئاسة المؤتمر الوزاري لمجموعة الـ ٧ المعني بالمجتمع الإعلامي، المعقود في بروكسل في ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، التي دعت على وجه الخصوص الى إقامة مجتمع إعلامي في خدمة المواطنين، وشددت على أهمية تعزيز الإثراء الثقافي عن طريق تنوع المضامين والوصول الحر الى الشبكات،

يعتزمون أن يعززوا، في إطار الشبكات الالكترونية، المكانة التي يحق أن تحتلها فرنكوفونية نشطة في ظل احترام التعددية الثقافية والحرص على التعاون مع الجماعات الأخرى،

يشددون على الأهمية الاستراتيجية لترابط جميع شبكات الجنوب والشمال فيما بينها وكذلك مع الشبكات الإعلامية العالمية، فضلا عن الوصول الى تلك الشبكات بغية زيادة استعمال الخدمات المتاحة داخلها باللغة الفرنسية،

يدعون بالتالي، بلدان الجنوب الناطقة بالفرنسية الى تعزيز وتعصير شبكاتها للاتصالات السلكية واللاسلكية،

يؤكدون على الضرورة الملحة لتطوير مضامين بالفرنسية، وذلك بتشجيع جملة من التدابير منها على وجه الخصوص استحداث مزودات وسيطة للحواسيب بتلك اللغة لخدمة الشبكات، والتجهيز الحاسوبي للغة

بغية تكييف التمثيل الرقمي مع علامات حركات الحروف، والتطبيقات في مجال التعليم والإعلام التقني والمهني والعلمي، وبتيسير إنشاء مصارف بيانات لبلدان الجنوب،

اتفقوا على تيسير رواج اللغة الفرنسية في الشبكات عن طريق فرنسة برامج الاستطلاع واستحداث برامج للاستكشاف الشبكي تقيم الصلة بين الفرنسية وغيرها من اللغات، وعن طريق التوعية بالحاجة الى تعدد اللغات في الشبكات،

سيسعون الى تكييف الإطار القانوني حسب مقتضيات التعددية اللغوية والثقافية،

سيحرصون على تحقيق التكامل بين الجهود الوطنية والثنائية، والمتعددة الأطراف بغية تطوير حضور اللغة الفرنسية في القنوات الإعلامية،

يطلبون أن تركز هذه الجهود قبل كل شيء على:

- إنشاء مزودات وسيطة للحواسيب لخدمة الشبكات خاصة بالجنوب،
- تدريب الموارد البشرية على تطوير واستخدام المزودات الوسيطة والمواقع الشبكية،
- توحيد قواعد الاتصال،
- إنشاء مواقع شبكية للتعريف ببلدان الجنوب،
- وضع مضامين باللغة الفرنسية،

يدعون البلدان المصنعة الناطقة بالفرنسية الى إشراك بلدان الجنوب في الابتكار والانتاج العلميين عن طريق تيسير نقل المعرفة والتكنولوجيات الى تلك البلدان، بغية تمكين مواردها البشرية من تنمية قدراتها والمساهمة في العمل الجماعي الذي تضطلع به الجماعة الفرنكوفونية في هذا الميدان،

يقررون لهذا الغرض، عقد مؤتمر للوزراء ذوي الاختصاص في أقرب وقت ممكن.

قـرار بشـأن الأولويـة الممنوحة للتعليم الأساسي في النظم التعليمية للبلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يذكرون بالقرار الذي اعتمده مؤتمر القمة المعقود في موريشيوس (١٩٩٣)، بشأن إعادة توجيه اهتمامات مؤتمر وزراء التعليم في البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، والذي ينص على تعزيز الدور السياسي للمؤتمر بتمكينه من الإسهام في صياغة السياسات التعليمية للدول الأعضاء وتقييمها، من ناحية، ومن ناحية أخرى، من رسم وتحديد الخطوط الكبرى لمجمل البرمجة في مجال التعليم والتدريب التي تعرض على مؤتمرات القمة للموافقة عليها،

وإذ يرحبون بنتائج الدورة السادسة والأربعين للمؤتمر (ياوندي ١٩٩٤) ولا سيما الإعلان المتعلق بالتعليم الأساسي الذي يوصي بتنفيذ البرامج التالية ذات الأولوية:

- **إضفاء الديمقراطية واللامركزية على التعليم، ولا سيما عن طريق إقامة شراكة نشطة فيما يتصل بالمدرسة،**
- **تمويل المدارس، وتنمية الهياكل الأساسية، وتنسيق المساعدات،**
- **تحسين إدارة المدارس وتنمية القدرات المؤسسية،**
- **تخطيط التعليم وتقييمه،**
- **إلحاق الفتيات بمؤسسات التعليم،**
- **إعادة تحديد أهداف المدرسة وإصلاح مناهج الدراسة،**
- **إنتاج المواد التعليمية والنشر المدرسي،**
- **حفز الموظفين وتدريبهم وتعهدهم مهنيا.**

يؤكدون من جديد رغبتهم في توسيع عضوية المؤتمر ليشمل مجموع دول وحكومات الجماعة الفرنكوفونية،

يستنتجون في إطار النظم التعليمية، أن التعليم الأساسي هو وحده الكفيل بتلبية الاحتياجات التعليمية الأساسية وبتمكين كل فرد من الاندماج الحقيقي في الحياة العملية وذلك بأن يجعل منه عنصرا فعالا ومسؤولا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلده،

يقررون من منطلق إقامة أسس جديدة للنظم التعليمية، جعل التعليم محور اهتماماتهم وأعمالهم،

يطلبون الى مؤسسات الفرنكوفونية وإلى الأجهزة الدولية أن تنسق جهودها في هذا الاتجاه.

قرار بشـــأن الرابطة الدولية لعمد ومسؤولي العواصم والمدن الكبرى الناطقة جزئيا أو كليا بالفرنسية

إن رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، المجتمعين في كوتونو في الفترة من ٢ الى ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥،

إذ يذكرون بالقرار رقم ٦ المتخذ في مؤتمر قمة موريشيوس، الذي اعترف بالطابع المتميز للرابطة الدولية لعمد ومسؤولي العواصم والمدن الكبرى الناطقة جزئيا أو كليا بالفرنسية، التي تتألف عضويتها من مسؤولين سياسيين منتخبين محليا،

وإذ يشيرون الى القرار رقم ١١ المتخذ في قمة شايو والمتعلق بتبسيط وتعزيز مؤسسات الفرنكوفونية،

وإذ يضعون في اعتبارهم الدور المتزايد الذي تؤديه الرابطة في تنفيذ السياسات الإنمائية للبلديات الناطقة بالفرنسية،

وإذ يشددون بصورة خاصة على ما تضطلع به الرابطة من عمل في دعم عملية إرساء الديمقراطية،

يقررون الاعتراف بالرابطة بوصفها طرفا مباشرا في مؤتمرات القمة،

يطلبون الى المجلس الدائم للبلدان الناطقة بالفرنسية أن يتابع تنفيذ هذا القرار.

المرفق الثالث

تأمل في الحالة السياسية الدولية

١ - لمحة عامة

انعقد مؤتمر قمة كوتونو هذه السنة تحت شعار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء وكالة التعاون الثقافي والتقني. وقد أشاد رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية بالدور الأساسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين وبدورها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأكدوا ضرورة تعزيز الجهود الرامية الى دعم تنسيق وتماسك الأنشطة التي تبذلها الأمم المتحدة لبلوغ أهدافها. وفي هذا الصدد، نظر رؤساء دول وحكومات البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية في سبل تعزيز التضامن داخل الجماعة الفرنكوفونية والمساهمة في تحسين فعالية أنشطة المجتمع الدولي.

وقد تبين من المناقشات أن الجماعة الفرنكوفونية لا يمكنها أن تعالج بصورة انفرادية جميع المشاكل والتحديات التي تواجه كوكبنا في فجر القرن الحادي والعشرين. وبالفعل، فإن الرهانات الكبيرة المتصلة في آن واحد بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان وبمنع النزاعات وتسويتها أمر يهم جميع البلدان، الأعضاء في الجماعة الفرنكوفونية وغير الأعضاء فيها.

وقد رحب رؤساء الدول والحكومات بالتقدم الذي أحرزته الجماعة الفرنكوفونية التي وضعت لنفسها أهدافا تعبوية واضحة ومحددة تحديدا جيدا. ولزيادة إبراز مكانة الفرنكوفونية وتحسين إنجازاتها والقيمة المضافة لدورها، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أهمية استخدام الفرنسية محورا ودعامة رئيسية لمشاريعهم المشتركة. وأكدوا على ضرورة قيام الجماعة الفرنكوفونية بتسهيل نقل المعارف والتكنولوجيات باللغة الفرنسية والعمل على تحسين معرفة بلدانها لبعضها البعض.

وأعرب المشاركون عن أملهم في أن يواصل أعضاء الجماعة الفرنكوفونية العمل معا من أجل ازدهارهم بفضل الحوار بين الثقافات والعناصر المختلفة في عالم أصبح يعتمد اليوم أكثر من أي وقت آخر على التكنولوجيا، وغالبا ما يطغى عليه اتجاه اللغة الواحدة. وشدد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة أن تتكيف الجماعة الفرنكوفونية مع ما يناسب أوجه التلاقح الثقافي المعاصر الناشئ عن تنقلات السكان، وكذلك عن الفرص الجديدة للوصول الى وسائل الاتصال بجميع أشكالها. في هذا الصدد، ينبغي للفرنكوفونية أن تشجع المبادلات الإقليمية في مجال الاتصالات لتساهم بذلك في تحقيق الثورة الحاسمة، ثورة الطرق السريعة للمعلومات.

ورحب المشاركون بكون الفرنكوفونية لم تقع في خطأ الانغلاق على الذات على أساس لغوي صرف. وأحاطوا علما بأنها بدأت تدريجيا تحتل مكانتها في المؤتمرات الدولية لتساهم في تقدم الإنسانية بفضل ما تتميز به من خصائص.

٢ - الحالة في العالم

تتميز الحالة في العالم بتكاثر النزاعات الوطنية وظهور النزعات القومية المغالية من جديد، واستئناف نزاعات بشأن الحدود كانت خامدة منذ عقود، مما يذهل مراقبي الساحة الدولية. وما زالت توجد في نهاية عام ١٩٩٥ العديد من بؤر التوتر المتسعة النطاق. وقد قيم رؤساء الدول والحكومات، من جديد، ما استجد على الساحة الدولية بعد مرور ست سنوات على سقوط جدار برلين.

أوروبا

لاحظ جميع المشاركين أن الفرصة أصبحت الآن تبدو سانحة أكثر من أي وقت مضى لإحلال سلام عادل في جميع أنحاء أوروبا. إن تشييد أوروبا في تقدم، والاتحاد الأوروبي يواصل سياسة الانفتاح على الشرق كما يتضح ذلك من مختلف الاتفاقات التي عقدت مع بلدان وسط أوروبا وشرقها. وقد شرعت منظمة حلف شمال الأطلسي في تنفيذ برنامجها المسمى "شراكة من أجل السلم" بغية زيادة الأمن والاستقرار في أوروبا.

وفيما يتعلق بروسيا، فإن الحالة في هذا البلد لا تخلو من دواعي القلق بالنسبة للجماعة الفرنكوفونية بأسرها، خاصة فيما يتعلق بجمهورية الشيشان. وترحب الدول الناطقة بالفرنسية بوقف إطلاق النار في تلك الجمهورية وتأمل أن يمكن استئناف الحوار من إيجاد حل سياسي مستدام. وقد سلمت البلدان الناطقة بالفرنسية بحدة مشاكل الأمن والاستقرار في العديد من مناطق الاتحاد السوفياتي السابق وشجعت على اللجوء الى المؤسسات الدولية بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وفيما يتعلق بمأساة يوغوسلافيا السابقة، يرحب رؤساء الدول والحكومات بالتقدم المحرز ويدعون الأطراف الى بذل الجهود اللازمة لكي تفضي الاتفاقات التي وقعت حديثا جدا الى إحلال سلم مستدام.

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

رحب رؤساء الدول والحكومات بتدعيم منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتوسيع عضوية منظمة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا: يقيم انضمام فييت نام الى الرابطة مثالا على التكامل الاقتصادي المستنير في الدوائر الدولية الكبرى. ولاحظوا باهتمام مشاركة الصين في إعداد حلول متصلة بالمشاكل السياسية الاقتصادية والتجارية في آسيا. وأعربوا جميعا عن أملهم في أن يتم تسليم هونغ كونغ الى الصين في ١٩٩٧ وفقا للاتفاقات المبرمة. واتفقوا على أن إدماج الصين إدماجا كاملا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيمثل أحد التحديات الكبرى في السنوات القادمة.

وتظل احتمالات اندلاع نزاع في كشمير تثير قلق المجتمع الدولي نظرا لأهمية الطرفين المعنيين. وهذان الطرفان مدعوان الى إيجاد تسوية سلمية تخفف حدة التوتر وتزيد الأمن في شبه القارة الهندية المكتظة بالسكان.

ويأسف رؤساء الدول والحكومات لاستمرار الحرب الأهلية في سري لانكا ويأملون أن يستتب السلم في ذلك البلد.

الشرق الأوسط وأفريقيا

في الشرق الأوسط، تتواصل عملية السلام ويجب تشجيعها. ويدين رؤساء الدول والحكومات اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي إسحاق رابين ويأملون ألا يعرقل هذا الفعل استمرار تلك العملية. وهم يشيرون مع الارتياح الى قيام الاسرائيليين والفلسطينيين في واشنطن في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ بتوقيع اتفاق طابا الذي يفتح الطريق للمفاوضات النهائية. وهم يأملون أن يؤدي استئناف المفاوضات الاسرائيلية اللبنانية والاسرائيلية السورية وكذلك تصميم جميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط، الى سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة.

ويعرب رؤساء الدول والحكومات عن تأييدهم لجهود الحكومة اللبنانية المتعلقة بالتعمير الوطني. وهم يدعون الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ لكي يستعيد لبنان استقلاله وسيادته وسلامته الإقليمية.

وفي افريقيا جنوب الصحراء، كانت جريمة إبادة الأجناس والمجازر في رواندا من أفظع مآسي هذا القرن. وينبغي تعطيل العناصر المتطرفة المسؤولة عن جرائم إبادة الأجناس وإحالتهم على العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا التي عقدت جلستها العامة الأولى في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأكد رؤساء الدول والحكومات على ضرورة استخلاص العبر من المأساة الرواندية لكي لا تتكرر مجازر مماثلة. ونظرا لانتقال مئات آلاف اللاجئين الروانديين والبوروندیين الى البلدان المجاورة ولا سيما زائير، يرى رؤساء الدول والحكومات أنه يجب إيجاد حل شامل لمنطقة البحيرات الكبرى. وهم يوصون بأن يتم، عقب إجراء تقييم بشأن تنفيذ قرارات المؤتمرات الإقليمية والدولية التي عقدت في نيروبي وبوجمبورا والقاهرة، عقد مؤتمر دولي معني بالاستقرار السياسي والأمن والتنمية في المنطقة، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، وفي إطار احترام سيادة الدول، ويوجهون نداء الى الشعب الرواندي ليواصل دعمه لزخم عملية السلم هذه.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة موريشيوس، اندلعت عدة حروب أهلية أخرى داخل البلدان (الصومال، وسيراليون، والسودان، وليبريا ...) مما أضعفت أفريقيا وخفض سرعة نموها وتسبب في فرار ملايين اللاجئين ونتجت عنه أضرار لا يمكن حصرها. إن الجماعة الفرنكوفونية التي ينتمي ما يزيد على نصف أعضائها الى القارة الأفريقية، تتحمل مسؤولية خاصة جدا عن منع هذه النزاعات المأساوية على كل من الصعد الإنساني والاقتصادي والاجتماعي. والاعتداء الذي تعرضت له جمهورية جزر القمر الاتحادية

الإسلامية في الليلة الفاصلة بين يومي ٢٧ و ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، يتطلب رد فعل من المجتمع الدولي ولا سيما الجماعة الفرنكوفونية ويحملنا على توخي مزيد من الحذر.

ويوجه رؤساء الدول والحكومات نداء الى سلطات نيجيريا تدعوها فيه الى العمل لإقامة دولة القانون والديمقراطية.

وعلى صعيد إيجابي، يرحب رؤساء الدول والحكومات بعملية تسليم انتقال السلطة ديمقراطيا في جنوب افريقيا. وهم يرحبون باتفاقات السلم المبرمة في ليبريا وكذلك في أنغولا وموزامبيق. كما يرحبون أيضا بعودة السلم في منطقة شمال الساحل ويعلنون تأييدهم لترسيخه، وتجيز هذه الأنباء السارة التفاؤل نوعا ما بشأن الآفاق التي تلوح لأفريقيا على المدى الطويل وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي إنجازه في هذه القارة في مجال منع النزاعات وتحسين رفاه السكان. وقد رحب رؤساء الدول والحكومات أيضا بتعدد الانتخابات الديمقراطية التي جرت في البلدان الناطقة بالفرنسية خلال السنتين الماضيتين وما رافق ذلك من تعزيز عام لترسيخ دولة القانون.

الأمريكتان

يعزز مؤتمر قمة ميامي الأخير روح التعاون بين شطري الكرة الأرضية على القارة الأمريكية في الميدانين الاقتصادي والسياسي. وسيساعد هذا التعزيز عملية إحلال الديمقراطية وتحقيق التنمية في العديد من دول أمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي. ففي هايتي، مثلت الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخرا نجاحا أكيدا يشهد على ترسيخ الديمقراطية في ذلك البلد.

٣ - مجالات العمل

منع النزاعات

إن من الهام أن تشارك الجماعة الفرنكوفونية في منع النزاعات وأن تتخذ على الصعيد الداخلي إجراءات تمكنها من استخدام النفوذ الذي تستمده من عدد وأهمية الدول الأعضاء فيها داخل المنظمات الدولية. وفي هذا الصدد، مكن اللقاء الفرنكوفوني الدولي المعني بمنع النزاعات الذي عقد في أوتاوا في أيلول/سبتمبر الماضي، من تحديد عدد من المبادئ التوجيهية التي تتيح اتجاهات للعمل الوقائي في المستقبل.

التصدي بسرعة للنزاعات

أحاط رؤساء الدول والحكومات علما بالمداولات الجارية في مختلف المنتديات بغية تحسين قدرة التدخل السريع للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلم. وفي هذا الصدد اغتنم رئيس الوزراء الكندي فرصة انعقاد مؤتمر القمة ليعرض على زملائه التقرير الذي يمثل المساهمة الخاصة المقدمة من كندا الى الأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها.

من أجل إدارة شؤون الدولة إدارة سليمة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا

ناقش رؤساء الدول والحكومات الرهانات الكبرى المرتبطة بمشاكل التنمية الاقتصادية المستدامة، والنمو الاقتصادي، والدين والمبادلات التجارية وتزايد عدد السكان وتنقلاتهم بأعداد كبيرة.

والتزمت الجماعة الفرنكوفونية في كوتونو بالعمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة يكون الإنسان محورها وتركز على القضاء على الفقر بغية دمج أشد البلدان فقرا في الاقتصاد العالمي. وتسعى المجموعة الى الاضطلاع بدور حفاز لتعبئة المجتمع الدولي وتحقيق نتائج جوهرية من خلال ذلك.

ويجب أن تروج الفرنكوفونية تصورها الخاص للتضامن ولترسيخ دولة القانون. ويتفق رؤساء الدول والحكومات على الاستمرار في النهوض بحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية وإدارة شؤون الدولة إدارة صارمة. وسيواصلون جهودهم لتمكين مجموع السكان دون تمييز من ممارسة السلطة.

وقد أثبتت الدول الناطقة بالفرنسية أنها تقبل النقد الديمقراطي وأنها تساهم في تعزيز الديمقراطية بتشجيع الحوار مع المجتمع المدني، ولا سيما الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. ولا يدخر رؤساء الدول والحكومات جهدا لعقد اتفاقات إقليمية للتقليل من احتياجات الحكومات من الأسلحة. وسيوظفون الوفورات المتأتية من ذلك في تطوير مواردهم البشرية والطبيعية بغية تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومتوازنة.

الحد من الأسلحة ونزع السلاح

إن رؤساء الدول والحكومات، إذ يبدون استعدادهم للعمل بنشاط لكي يتم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ التوقيع على اتفاق الحظر الشامل للتجارب النووية، يرحبون بتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الى أجل غير مسمى. ويهيب رؤساء الدول بمسؤولي بلدان العتبة النووية أن يوافقوا على إجراء مراقبة فعلية لأسلحتهم، وبمسؤولي البلدان غير الموقعة على المعاهدة أن ينضموا اليها. وهم يرحبون أيضا باعتماد الأمم المتحدة في دورتها الخمسين معاهدة تجعل القارة الأفريقية منطقة خالية من الأسلحة النووية وذلك طبقا للقرارات التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية في حزيران/يونيه ١٩٩٥ في أديس أبابا وهم يدعون دول المجتمع الدولي الى بذل قصاراها من أجل إنفاذ تلك المعاهدة. وقد طلب رؤساء الدول والحكومات الى جميع البلدان أن تمتنع عن كل مبادرة من شأنها أن تزيد حدة التوترات الإقليمية. وأعربوا عن أسفهم لانعدام التوازن الذي لا يزال سائدا في جميع أنحاء الكوكب بين النفقات المخصصة للتسلح والنفقات المخصصة للتنمية.

وتظل الكميات الهائلة من الأسلحة التقليدية المتداولة موضوعا يثير قلقا كبيرا لدى رؤساء الدول والحكومات. واستنادا الى الأمم المتحدة، فإن ما يزيد على ٩٠ في المائة من ضحايا النزاعات القائمة داخل الدول مدنيون. وإذا لم يوضع حد لانتشار الأسلحة، بما فيها الأسلحة الخفيفة، والألغام المضادة للأفراد،

سيظل السكان المدنيون ضحايا للحروب. واتفق رؤساء الدول والحكومات على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي والحكومات سويا للحد من استخدام الأسلحة. وقد التزم المشاركون في مؤتمر القمة على وجه التحديد بدعم إزالة الألغام في الساحة الفرنكوفونية.

وأخيرا، تظل مشكلة اللاجئين في العالم من أشد المشاكل خطورة: في افريقيا وحدها، استقبل ٢٢ بلدا ناطقا بالفرنسية في العام الماضي ما يزيد على ثلاثة ملايين ونصف من اللاجئين والمشردين. وليس ثمة من حل دائم وحقيقي يلوح في الأفق وهو ما قد ينال بشكل خطير من نظام اللجوء ذاته. وبالتالي، فإن اتساع وتعقد مشكلة اللاجئين في أفريقيا وغيرها يتطلبان استراتيجيات ابتكارية وجريئة.

المرفق الرابع

تأمل في الحالة الاقتصادية في العالم

تواصلت منذ مؤتمر قمة موريشيوس، عولمة الاقتصاد وتعزيز الروابط بين العوامل السياسية والاقتصادية. وإلى جانب هذه العولمة، يتسم الاقتصاد العالمي كذلك بزيادة التكامل على الصعيد الإقليمي. ويشهد على ذلك التوقيع على جولة أوروغواي، ودخول معاهدة ماسترش واتفاق التبادل الحر في أمريكا الشمالية حيز النفاذ، ومعاهدة أبوجا، وكذلك توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي إلى ١٥ عضوا، وعضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا إلى ٧ أعضاء، والاتحاد الإنمائي للجنوب الأفريقي، في الجنوب الأفريقي، إلى ١٢ عضوا. وساعدت كذلك نهاية الركود الاقتصادي وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة على عولمة المبادلات، وأثرا في العلاقات الاقتصادية العالمية. وفي هذه الفترة، فترة التكامل الاقتصادي العالمي، فإن الجماعة الفرنكوفونية مدعوة للقيام بدور تشاور وتعاون لصالح أعضائها حتى يزداد استعدادهم للتصدي إلى التحديات العديدة التي يواجهونها.

١ - التطور الحديث للحالة الاقتصادية في العالم

في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، دخل الاقتصاد العالمي دورة نمو جديدة أكثر شمولا مما كانت عليه في السنوات السابقة. وانعكس هذا الانتعاش في معدل النمو الذي بلغ ٣ في المائة تقريبا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، مسببا ضغوطا تضخمية بالمقارنة مع معدلات التضخم المنخفضة جدا خلال السنوات الماضية. وعلى الرغم من هذا الانتعاش، لا تزال هناك بطالة هيكلية هامة في عدد كبير من البلدان مما يحتم تكييف السياسات وتنظيم الاستثمارات وسوق العمل. وينبغي إصلاح حالة الميزانية في العديد من البلدان لدعم النمو، وتشجيع الاستثمار والعمالة والتخفيف من حدة مخاطر حالة عدم الثبات في الأسواق المالية والنقدية، وهي مخاطر تحتم على أي بلد يسعى إلى جلب رؤوس الأموال أن يكسب ثقة المستثمرين الذين غالبا ما يتوخون حذرا مفرطا في تعاملهم مع بلدان الجنوب.

وعلى الرغم من أن مشاكل خطيرة متعلقة بالاستقرار الاقتصادي لا تزال قائمة في الكثير من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، فقد تواصل الانتعاش الاقتصادي في تلك البلدان كذلك، لا سيما في البلدان التي تقوم حاليا بتنفيذ برامج إصلاح صارمة. وفي أمريكا اللاتينية، شهد النشاط الاقتصادي نموا كبيرا غير أن أزمة الأسواق المالية المكسيكية، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أثرت تأثيرا سلبيا حادا في تدفقات رؤوس الأموال إلى بلدان المنطقة وإلى مجموع البلدان النامية. وعلى إثر هذه الأزمة، طلب المجتمع الدولي إلى صندوق النقد الدولي النظر في وضع آليات قادرة على منع تكرر مثل هذه الكارثة.

وتم التوصل في قمة اجتماع القمة لنصف الكرة الأرضية في القارة الأمريكية، المعقود في ميامي في عام ١٩٩٤، إلى وضع أسس للتفاوض بشأن منطقة للتبادل الحر تشمل كامل نصف الكرة الأرضية، بما فيها منطقة البحر الكاريبي. ويمهد مشروع انفتاح الأسواق وإنشاء رابطة لدول منطقة البحر الكاريبي مؤخرا

الطريق إلى قيام تكامل اقتصادي أقوى في هذه المنطقة. وفضلا عن ذلك، فإن النهاية الموفقة للأزمة التي كانت مستفحلة في هايتي ستمكن هذا البلد من المشاركة بنشاط أكبر في الحياة الاقتصادية في المنطقة.

ولا يزال معدل النمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ مرتفعا، وهو يتراوح بين ٨ و ١٠ في المائة. وهذا النمو هو نتيجة لنمو الصادرات والزيادة في حجم الطلب الداخلي، كما يسهم هذا النمو، في زيادة حدة الضغوط التضخمية في هذه المنطقة.

وفي الشرق الأوسط والبلدان المنتجة للنفط، كان الانتعاش أكثر تباطؤا بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط في عام ١٩٩٤. ويتوقع أن يتحقق انتعاش في عام ١٩٩٥ على إثر ارتفاع أسعار النفط.

وفي أفريقيا، كان النمو الاقتصادي متوسطا على الرغم من الاختلاف الكبير بين مستويات الأداء من بلد لآخر. وحققت البلدان التي نفذت اصلاحات اقتصادية ومالية صارمة نموا اقتصاديا جيدا يمكن أن يتحسن إذا أجري المزيد من الاستثمارات الحكومية والخاصة. وبفضل اقتران الاصلاحات الجارية بالثبوت النسبي للأسعار العالمية للمواد الزراعية والمواد الأولية، تمكنت بلدان عديدة من تحقيق إيرادات إضافية. وعلى إثر تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والتدابير المرافقة التي تلت ذلك، وجدت بعض بلدان منطقة الفرنك نفسها في حالة أحسن نسبيا. وهكذا، ظهرت في التجارة الخارجية علامات انتعاش وانخفض العجز في المالية العامة. وساعدت هذه الظروف الجديدة على تحطيم حالة الركود التي استمرت خلال السنوات الأربع السابقة وعلى تقدير النمو السنوي خلال فترة السنتين الماضية بنسبة تتراوح بين ٢ و ٤ في المائة.

وتتسم البلدان الناطقة بالفرنسية بالاختلاف الشديد في مستويات النمو فيها. في عام ١٩٩٣، كانت هذه البلدان تمثل ٩ في المائة من مجموع سكان العالم وكانت حصتها من الناتج القومي الإجمالي العالمي تقدر بنسبة ٨,٨ في المائة. ولعل هذه النتيجة تبدو مهمة، غير أنه إذا لم نأخذ في الاعتبار البلدان الصناعية (بلجيكا وسويسرا وفرنسا وكندا ولكسمبرغ وموناكو)، فإن حصتها من الناتج القومي الإجمالي العالمي تنخفض الى ٠,٧ في المائة. ومن مجموع ٤٧ بلدا وحكومة، تضم مجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية ٢١ بلدا من أقل البلدان نموا و ١٥ بلدا آخر من البلدان المتوسطة الدخل، منها رومانيا وبلغاريا اللتان يتحول اقتصادهما حاليا إلى اقتصاد سوقي (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ١٩٩٥).

الآفاق

وفقا لتوقعات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يمكن أن نأمل أن تحقق اقتصادات البلدان الناطقة بالفرنسية ككل تطورا إيجابيا. لذلك، ووفقا لتوقعات البنك الدولي لعام ١٩٩٤، ستستفيد فييت نام، وكذلك، كمبوديا ولاو بدرجة أدنى، من معدل النمو السنوي المرتفع في جنوب شرقي آسيا، وهو أكثر من ٥ في المائة بين عام ١٩٩٤ وعام ٢٠٠٣. ويتوقع أن تحقق تونس والمغرب في الفترة نفسها معدل نمو يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة. ويمكن أن تتحسن الحالة في افريقيا

جنوب الصحراء الكبرى، التي يتوقع أن يبلغ فيها معدل النمو ٣,٩ في المائة في المتوسط سنويا. بيد أن البلدان الأقل نموا هي البلدان التي ستحقق معدل نمو أضعف نتيجة لانخفاض حجم الايرادات التي يحصلها سكان هذه البلدان بصورة عامة منذ ١٠ سنوات. ويجب، مع ذلك، توخي الحذر فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي في هذه المنطقة. ولا تزال هناك حالات كثيرة من عدم اليقين لا سيما فيما يتعلق بمستوى أسعار الفائدة، وآثار مختلف برامج التكيف الهيكلي، وتطور أسعار المواد الأولية والنتائج التي ستترتب على تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في المدى الطويل. ويضاف إلى حالات عدم اليقين هذه عدم استقرار الحالة المناخية الذي يؤثر في الاقتصادات التي تعتمد أساسا على الزراعة.

٢ - التجارة الدولية

ساهم النمو العالمي في زيادة حجم المبادلات الدولية على الرغم من أن حصة أفريقيا، التي يقوم اقتصادها على المواد الأولية، آخذة في النقصان. وعلى الرغم من أن تدهور معدلات التبادل لا يزال يؤثر في اقتصادات عديدة، فإن الاستقرار النسبي لأسعار المواد المصنعة في الأسواق العالمية وارتفاع أسعار بعض المواد الأولية (البن والكاكاو) أثرا إيجابيا في بعض البلدان النامية. ومن شأن توقيع جولة أوروغواي، في نيسان/أبريل ١٩٩٤، في مراكش، وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أن يعززا وصول البلدان النامية الى أسواق بلدان الشمال. على هذا الأساس وبفضل مساعدة تقنية ملائمة، سوف تتخذ البلدان النامية التدابير الضرورية لتحقيق اندماجها الكامل في التجارة العالمية، وتتخذ عند الاقتضاء تدابير لتحرير اقتصاداتها وخفض حواجزها التعريفية. وسوف تساعد هذه الإصلاحات التي ستنطوي بالضرورة على ضغوط في الأجل القصير، على تحسين توزيع الموارد وتحقيق نمو في الأجلين المتوسط والطويل.

ووفقا للمجلس الأعلى للفرنكوفونية، تعادل حصة البلدان الناطقة بالفرنسية من المبادلات الدولية ١٧ في المائة من الصادرات العالمية (٦٠١,٧٢ بليون دولار في عام ١٩٩٣). بيد أن حصة بلدان الجنوب وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية (رومانيا وبلغاريا) لا تزيد على ١,٩ في المائة من المجموع. ويجب كذلك توضيح هذا الرقم لأن صادرات الغالبية الكبرى لبلدان الجنوب تتكون من عدد من المنتجات الزراعية التي تمر بتحولات قليلة، (البن والكاكاو والخشب إلخ).

إن التنوع الذي تتسم به شبكة البلدان الناطقة بالفرنسية يتيح إمكانية إقامة علاقات متميزة بين مختلف المجموعات الإقليمية في وقت تزداد فيه أهمية التكامل الإقليمي. وينبغي للتعاون في إطار الجماعة الفرنكوفونية، المعزز بهذه الميزة، ألا يقتصر على القطاعين التقليديين، قطاعي التعليم والثقافة، بل أن يتسع ليشمل المجالين التكنولوجي والصناعي. ويجب أن تولي الجماعة الفرنكوفونية اهتماما كبيرا للاقتصاد العالمي ولنظام التجارة الدولية حتى تكفل مشاركة الدول الأعضاء فيها، لا سيما الدول النامية.

٣ - التعاون، والشراكة الاقتصادية والتنمية

اضطرت جهات ممولة عديدة، بسبب تدابير التقشف في الميزانيات، إلى خفض حجم نفقات المعونة الإنمائية الرسمية. ولوحظت اتجاهات أخرى أكثر إيجابية مثل تحويل برامج الإقراض الثنائية إلى برامج هبات. ولوحظ من جهة أخرى تزايد حجم الحصة من الموارد المخصصة للمعونة الإنسانية لحالات الطوارئ والانخفاض البارز في التدفقات المالية نحو البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا. وفي قمة هاليفاكس، اتفقت مجموعة البلدان السبعة على مضاعفة جهودها لإعطاء أولوية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بهدف تخفيف حدة الفقر المدقع فيها. وقررت كذلك مضاعفة الجهود من أجل إدماج أكثر البلدان فقرا في نظام التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، تلقت المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، أي صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، طلبات عاجلة. وينبغي لهذه المؤسسات، التي شرعت في إجراء مشاورات، أن تحسن أداءها، وتحسن تنسيق برامجها وتكفل الاستخدام الأمثل لمواردها لتلبية احتياجات البلدان الأعضاء.

وللأسف، تفاقمت الصعوبات الاقتصادية في العديد من دول الجنوب بسبب نزاعات داخلية أو على الحدود. وعلى العكس من ذلك، تمكنت بلدان أخرى من تحسين إمكانياتها الإنمائية بإحراز تقدم نحو بناء الديمقراطية ودولة القانون، مما ساعد على استقرار مجتمعاتها وإعطاء الثقة لمواطنيها وكذلك للمستثمرين الخارجيين. إن الإدارة الصارمة للأموال العامة والإدارة العامة ضمان ضروري لهذا التقدم، وذلك بهدف تركيز الموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان (التعليم، والصحة، والسكن). كذلك، فإن دعم تنمية القطاعين الخاص وغير الرسمي، وتحسين الإيرادات الضريبية وضع إطار قانوني ملائم للمستثمرين، تشكل عناصر استراتيجية هامة داعمة لتحقيق نمو اقتصادي متواصل ومنصف. ويجب بالإضافة إلى ذلك التحكم في النمو الديمغرافي.

إن عولمة الاقتصاد وكذلك تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصالات يزيدان الآن أكثر من أي وقت مضى من أهمية الترابط بين البلدان. وأصبح أمن كل بلد، بما في ذلك أمنه الاقتصادي، يتوقف أكثر فأكثر على أمن البلدان الأخرى. وانطلاقا من هذا المبدأ، وبغية السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ينبغي الحد من النفقات العسكرية وتخصيص الاعتمادات التي توفر عن طريق ذلك لأنشطة تساعد على تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالبيئة، كرر المجتمع الدولي، خلال مؤتمر القاهرة المعني بالسكان ومؤتمر بربادوس المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، تأكيد أهمية حماية البيئة البرية والبحرية لتحقيق إدارة مستدامة للموارد وتنمية اقتصادية طويلة الأجل.

وأتاح كذلك مؤتمر القاهرة ومؤتمر القمة العالمي المعقود في كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية فرصة لإدراك أهمية البعد الاجتماعي فيما يتعلق بتخطيط البرامج الاقتصادية لتقديم المساعدة من أجل التنمية.

٤ - الديون

منذ عام ١٩٩٤، ازدادت المناقشات المتعلقة بمشكلة الدين تركيزا، كما شجعت مجموعة السبعة نادي باريس على وضع نهج يسمح بالتصدي لمجموع الدين وليس فقط لإعادة جدولة المبالغ المستحقة. واعتمد نادي باريس في اجتماع نابولي الأنماط المقترحة التي تسمح بمنح مستوى أعلى من الشروط الميسرة للبلدان الأكثر فقرا والأكثر مديونية والتي يثقل عبء الدين كاهلها بشكل مفرط. وتشكل هذه الأنماط تقدما كبيرا فيما يتعلق بمستوى خفض الدين وكذلك معالجة مشكلة الدين. وهي تمكن أكثر البلدان فقرا من التركيز على الإصلاحات الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية مستدامة.

ويجب أن يكمل النهج الثنائي جانب متعدد الأطراف. والمؤسسات الاقتصادية الدولية مدعوة إلى زيادة الاستفادة من الآليات القائمة لتفادي تفاقم مشكلة الديون الثنائية والتجارية بمشكلة الديون المتعددة الأطراف المستحقة على البلدان الأكثر فقرا والأكثر مديونية.

- - - - -